# الملتقي الاقتصادي العربي الالماني
# من ١٥ إلي ١٧ يونيو ٢٠٠٥

سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجارى
برلـــين

رقم القيد : ٥٩٢
رقم الملف : ٦٠٧ /١٤/١٩
التاريخ : ٢٠٠٥/٦/٢٨
المرفقات : (-)

السيد الدكتور/ نادر رياض
رئيس مجموعة بافاريا مصر
رئيس الجانب المصرى
مجلس رجال الأعمال المصرى – الألمانى

تحية طيبة وبعد ،،،

يشرفنى ويسعدنى أن أتقدم إلى سيادتكم بالشكر والتقدير على مشاركة سيادتكم فى فعاليات وأعمال مشاركة مصر "الشريك الرئيسى وضيف الشرف" فى الملتقى الاقتصادى العربى الألمانى الذى عقد فى برلين خلال الفترة ١٥-١٧ يونيو ٢٠٠٥ .

وقد كان لمشاركة سيادتكم فى فعاليات الملتقى ومتحدثاً فى الجلسة الخاصة بالتعاون المصرى الألمانى تأثيرها فى إثراء الحوار والمساهمة فى إنجاح فعاليات وأعمال الملتقى والتى ستؤدى إلى نتائج إيجابية فى تدعيم وزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وألمانيا مستقبلياً وبما يكفل زيادة الاستثمارات الألمانية فى المشروعات المصرية وبما يخدم أهداف واستراتيجية سياسة مصر الاقتصادية .

وإذ نؤكد على استعداد المكتب – فى إطار مهامه – بالمتابعة لأية مقابلات أو موضوعات فى إطار دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وألمانيا .

لنرجو التفضل بقبول فائق الاحترام ،،،

الوزير المفوض التجارى

" المـــعيد فؤاد قاســـم "

FRIEDRICH STR 60 - BERLIN 10117 - Deutschland العنوان :
E-Mail : berlin@tamseel-tcs.gov.eg فاكس: ٢٠٦٤١١٤٣ ٣٠ ٤٩+ تليفون: ٢٠٦٤١١٤٠ ٣٠ ٤٩+

BAVARIA مصر EGYPT بافاريا
( S.A.E. ) (شركة مساهمة مصرية)
عضو اتحاد الصناعات المصرية
ISO 9001 - ISO 14001
عضو شعبة صناعة أوعية الضغط وأجهزة الإطفاء
غرفة الصناعات الهندسية
س.ت ١٥٥٥٤ القاهرة C.R. 15554 Cairo
BAVARIA FIRE EXTINGUISHERS CAIRO P.O.Box: 2016

الزميل الفاضل
الأستاذ / جلال زوريه
رئيس اتحاد الصناعات المصرية

التاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٥ Date

مشارنا our Ref. | بتاريخ Dated | كتابكم Your Ref.

السيد الأستاذ / جلال زوريه

رئيس اتحاد الصناعات المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى تكليفكم لنا بتمثيل اتحاد الصناعات المصرية في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي عقد ببرلين في الفترة من ١٥ – ١٧ يونيه ٢٠٠٥ والذي نظمته غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ببرلين بالتعاون مع الاتحاد الألماني للغرف التجارية والصناعية والاتحاد العام للغرف العربية للصناعة والتجارة والزراعة .

أتشرف أن أوافى سيادتكم بتقرير المشاركة في المؤتمر :-

بادئ ذي بدء لابد أن نشيد بالتنظيم الدقيق و الإيجابي والفعال للمؤتمر على مدار ثلاثة أيام يتوازى مع ذلك أن نشيد بالأسلوب الذي أتبع في طرح الموضوعات و أوراق العمل ، و ما تم من إتاحة فرصة المناقشة للوفد المصري المتميز سواء المتحدثين أو المشاركين من القيادات المصرية حيث تضمن الوفد المهندس / رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة ، والدكتور / زياد بهاء الدين رئيس هيئة الاستثمار ، الدكتور / شريف الجبلي رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية ، الأستاذ / محمد المصري نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية ، وشخصنا ممثلاً لاتحاد الصناعات المصرية ، كما شارك في فاعليات المؤتمر السيد / عمرو موسي أمين عام



Homepage: www.bavaria.com.eg E-Mail: info@bavaria.com.eg

الإدارة العامة ، شارع مصر الجديدة - القاهرة
مكتب التنفيذي القاهرة ، ٩ شارع محمد الريحاني - القاهرة
فرع بافاريا البلتاك ، ٦٢ شارع محمد التوني - القاهرة
فرع بافاريا سيتي بوينت ، ٦١ شارع محمد التوني - القاهرة
فرع بافاريا السويس ، ٦٢ شارع الجمهورية - القاهرة
معرض جسر السويس ، المنطقة الصناعية أول طريق مصر إسماعيلية
فرع العاشر من رمضان ، المنطقة الصناعية الثانية
فرع الاسكندرية ، ٦٤ شارع زهران رشدي - سابا
فرع برج العرب الجديدة ، ١٦ محور المركز التجاري
فرع طنطا ، شارع البحري
فرع الاسماعيلية ، ١٢ المحور التجاري - التبيع إلى
فرع السويس ، ٢ شارع السوقي - من ورش
فرع بور سعيد ، ٣٣ شارع محمد الحمروني
فرع شرم الشيخ ، طريق المطار - مقابل بعثة
فرع الغردقة ، مطار الغردقة - شارع المصر
فرع المنيا ، ٢٥ شارع عدلي يكن
فرع المنوفية ، شارع الجيش - أمام الإسكان
فرع أسيوط ، شارع الجلاء - أمام
مركز تمثيل بالأقصر ، شارع الكرنك
فرع أسوان ، شارع الجلاء - أمام

جامعة الدول العربية ، والدكتور / احمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والأستاذ / السعيد فؤاد قاسم الوزير المفوض التجاري بألمانيا ، السفير / محمود العرابي سفير مصر بألمانيا ، والسيد / مارتن كوبلر سفير ألمانيا بمصر ، والدكتور / بيتر جوبفريتش المدير التنفيذي للغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالإضافة الي عدداً كبيراً من رؤساء الشركات المصرية ورجال الصناعة والأعمال يمثلون قطاعات اقتصادية عديدة .

## وقائع المؤتمر :

جاء تمثيل الوفد المصري المتميز من القيادات المصرية بالمؤتمر تمثيلاً مشرفاً وعالي المستوي حيث تميز بالنجاح والموضوعية وتغطية الناحية العملية وكذا المشاركة بمستندات جيدة كالآتي :

١- المهندس / رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة الذي شارك متحدثاً في جلستين رئيسيتين تناول في الجلسة الأولي منظومة الإصلاح الاقتصادي بمصر مؤكداً أن الحكومة المصرية ملتزمة بالاستمرار في عملية الإصلاح من خلال عدد من البرامج الطموحة التي تم البدء في تنفيذها في العديد من القطاعات الاقتصادية وتحسين البيئة الاستثمارية لزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية وجذب المزيد من الاستثمارات إلي مصر ، كما تناول مؤشرات حجم العلاقات المصرية الألمانية مشيراً إلي إمكانية استفادة ألمانيا من التطورات الايجابية لإجراءات برنامج الإصلاح وعلي رأسها الإعفاءات الجمركية والضريبية مع أهمية الاستفادة من تمتع المنتجات ذات المنشأ المصري " بصفر جمركي " عند تصديرها للأسواق العربية والأفريقية وفقاً لاتفاقات ميرمة في هذا الشأن ، وأكد سيادته في الجلسة الثانية تفاؤله بمستقبل الإصلاح في مصر ، وان الإصلاح لن يتحقق بمساعدة الآخرين ولكن بالدرجة الأولي بإرادة المواطنين ، وانه لن يبني مصر إلا المصريون مشيراً إلي أهمية اقتناع المواطن العربي بجدوي الإصلاح .

٢- الدكتور / احمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية شارك متحدثاً بكلمة أكد فيها التحسن التدريجي للاقتصاديات العربية ، موضحاً ان كافة الدول العربية تتجه حالياً الي الإصلاح وتبني برامج آليات السوق ، وان التكامل هو المدخل الاساسي لتقوية الاقتصاد العربي .

٣- السيد / عمرو موسي أمين عام جامعة الدول العربية شارك بكلمة أكد فيها ضرورة محاربة الإرهاب بسياسات التنمية ، وأعلن أن الشهر المقبل سيشهد عملية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والتي ستبدأ بخمس دول ، ومع نهاية عام ٢٠١٠ سيتم إقامة اتحاد جمركي عربي ، ودعا مؤسسي الشركات الألمانية للاستثمار في المشروعات العربية الكبيرة المزمع تنفيذها لزيادة التكامل بين الدول العربية مثل مشروعات ربط الطرق البرية والسكك الحديدية ومشروعات نقل الغاز .

٤- الدكتور / زياد بهاء الدين رئيس هيئة الاستثمار الذي شارك متحدثاً في جلسة متخصصة حول فرص الاستثمار في مصر تناول فيها التسهيلات التي تقدمها الحكومة المصرية في مختلف القطاعات بالإضافة الي اثر برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها مصر حالياً علي جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية .

٥- الدكتور / شريف الجبلي رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية الذي شارك بورقة عمل طرحت بالملتقي تناول فيها مستقبل الاستثمار في صناعة الأسمدة مشيراً الي امتلاك مصر لعدد من المزايا النسبية في مجال الصناعات الكيماوية .

٦- الدكتور مهندس / نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية ورئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

لقد شرفت بصفتي ممثلاً لاتحاد الصناعات المصرية المشاركة بكلمة مرفق صورة منها لسيادتكم تركزت حول المطالبة بإنشاء آليات لتفعيل :

أ- تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة .

ب- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية.

جـ- زيادة مساحة التعاون في مجال القطاع المصرفي والتمويلي حيثما وان ألمانيا ليس لها أي فروع بنكية في مصر .

د- التعاون في مجال الصناعات الصغيرة، وأدوات ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة في إطار مساحة جيدة لتحقق المصالح بينهما بقيام صناعات تجميعية من الصناعات الصغيرة لصالح الصناعات الكبيرة .

وفي إطار أعمال الملتقي وقعت مصر وألمانيا عدداً من الاتفاقات التي تسهم في زيادة وتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تمثلت في اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات في البلدين وقعها عن الجانب المصري السيد المهندس / رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وعن الجانب الألماني الدر / وولفانج كليمنت وزير الاقتصاد والعمل الألماني .

وفي حفل خاص علي مأدبة غذاء تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مجلس الأعمال المصري / الألماني وقعه عن الجانب المصري الدكتور مهندس / نادر رياض ، وعن الجانب الألماني السيدة / مارتينا يونج المدير الإقليمي لاحدي الشركات الألمانية بالشرق الأوسط ، شهد التوقيع الوزيران المصري والألماني والسفير الألماني بمصر والسفير المصري بألمانيا ، وكذا عدداً كبيراً من المشاركين بالملتقي .

ولقد شرفت بصفتي رئيساً لمجلس الأعمال المصري الألماني بالتركيز علي عدد من الموضوعات ذات الاولويات المتقدمة والتي تتماشي مع سياسة اتحاد الصناعات المصرية تمثلت في مزيد من التنسيق واستكمال الأدوات التي يحتاجها الجانبين لإحداث انطلاقة في التقارب الاقتصادي والصناعي منه علي وجه الخصوص :

١- العمل علي تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة .

٢- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية .

٣- توسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك – كول لتشمل التأهيل الأفقي والرأسي.

٤- إقامة مركز صيانة في مصر لصيانة وإصلاح المعدات الألمانية.

٥- تسهيل التعاون في مجال اقتناء وتمويل حقوق الملكية الصناعية والفكرية وحقوق الإنتاج لماركات المنتجات الألمانية المطروحة بنظام الفرانشايز.

٦- إنشاء آلية لتقدم الصناع المصريين من التخصصات المختلفة لنظرائهم الألمان والعكس.

٧- التعاون في مجال نقل نظام تقييم المنشات الصناعية والاقتصادية المعمول به في ألمانيا لتطبيقه في مصر علي مراحل وهو أمر يخدم القطاع الصناعي والمصرفي في تقييم الصناعات المختلفة طبقا للنظام العالمي.

٨- التعاون في مجال حماية المستهلك وتطوير المفاهيم الحاكمة لذلك .

٩- الالتقاء مع التجربة الألمانية في مجال المراكز الفنية الخاصة بتقييم المنتجات المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف المقارن بينهما ، وهو الامر الذي من شأنه سهولة التطوير الفني للمنتجات المصرية التي تحتاج هذه الخدمات .

١٠-التوافق مع المواصفات الأوروبية سواء الملزم منها أو من كان منها استرشاديا، وإتاحة المواصفات الأوروبية أمام رجال الصناعة المصريين بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

ولقد لاقت تلك الموضوعات استحسان المشاركين بالمؤتمر ، وتمت الموافقة علي إدراجها في التوصيات الصادرة عن الملتقي .

راجيا بذلك أن أكون قد وفقت في ضوء المهمه التي شرفت بها ، و كانت مشاركتي علـي المستوي الذي يعبر عن سياسة اتحاد الصناعات ، ويسعدنا أن تتيح هذه الفرصة لتعبر لسيادتكم ولإتحاد الصناعات المصرية الموقر رئاستكم عن أطيب التمنيات .

و تفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

دكتور مهندس / نادر رياض
رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا
باتحاد الصناعات المصرية

مرفقات :

- برنامج الملتقي .
- ورقة الدكتور مهندس / نادر رياض .
- الموضوعات الأساسية التي تم مناقشتها بحضور الوزيران المصري والألماني .
- مذكرة تفاهم إنشاء مجلس الأعمال المصري الألماني .
- اجندة بموضوعات مجلس الأعمال المصري الألماني .
- ورقة بملخص الكلمات المطروحة بالملتقي .
- ورقة بالمشاركين وممثلي الدول بالملتقي .
- موجز عن اهم التطورات الاقتصادية في ألمانيا والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر .
- اتجاهات الاقتصاد الألماني – نشرة اقتصادية دورية تصدرها غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ببرلين .

غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arabisch-Deutsche Vereinigung
für Handel und Industrie e.V.

Ghorfa • Garnisonkirchplatz 1 • 10178 Berlin

# الملتقيات الاقتصادية العربية الألمانية 1998 – 2004

## تفعيل استغلال فرص التجارة والاستثمار لتحقيق الشراكة المنشودة

يولي المسؤولون في ألمانيا والدول العربية اهتماماً متزايداً بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. ويدل على ذلك قيام المستشار الألماني غيرهارد شرودر بأكثر من زيارة إلى المنطقة العربية شكلت العلاقات الاقتصادية محورها الأساسي. كما قام عدد كبير من الزعماء والمسؤولين العرب بجولات مماثلة إلى ألمانيا خلال السنوات الماضية بهدف تنمية العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية وتعزيز الحوار والتعاون في المجالات الأخرى. ويعكس الاهتمام المذكور النمو الكبير في التبادل التجاري وما يرافقه من تحسّن طفيف في الاستثمارات بين الجانبين.

وبلغة الأرقام ارتفع حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والبلدان العربية بأكثر من 10 بالمائة خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه ليصل بذلك إلى أكثر من 24 مليار يورو مقابل نحو 22 مليار يورو. وعلى غير المعتاد ترافق ذلك مع ارتفاع مماثل في قيمة الصادرات العربية إلى السوق الألمانية التي ما يزال حضور المنتج العربي ضعيفاً فيها رغم ذلك. ويُعزا هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط بالدرجة الأولى. وعلى غير ذلك تزداد أهمية الاستثمارات العربية في ألمانيا حيث تشير المعلومات غير الرسمية أن قسماً هاماً من رؤوس الأموال العربية استثمر خلال السنوات القليلة الماضية في أسواق الأسهم الأوروبية وفي مقدمتها السوق الألمانية. ويواكب ذلك زيادة ملحوظة لنشاط الشركات الألمانية المباشر في عدد من الأسواق العربية وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

Ghorfa
Arabisch-Deutsche Vereinigung
für Handel und Industrie e.V.
Garnisonkirchplatz 1
10178 Berlin

Telefon: +49-30-27 89 07-0
Telefax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de
www.ghorfa.de

Steuer-Nummer 27/620/55716
VRA 19886 Nz
Amtsgericht Berlin-Charlottenburg

Bankverbindungen:
Deutsche Bank AG Berlin
Kto. 434 9510 BLZ 100 700 00
Dresdner Bank Berlin
Kto. 41 020 110 00 BLZ 120 800 00

تطور التبادل التجاري بين البلدان العربية وألمانيا خلال الفترة من 2001 ولغاية 2004 (مليار يورو)

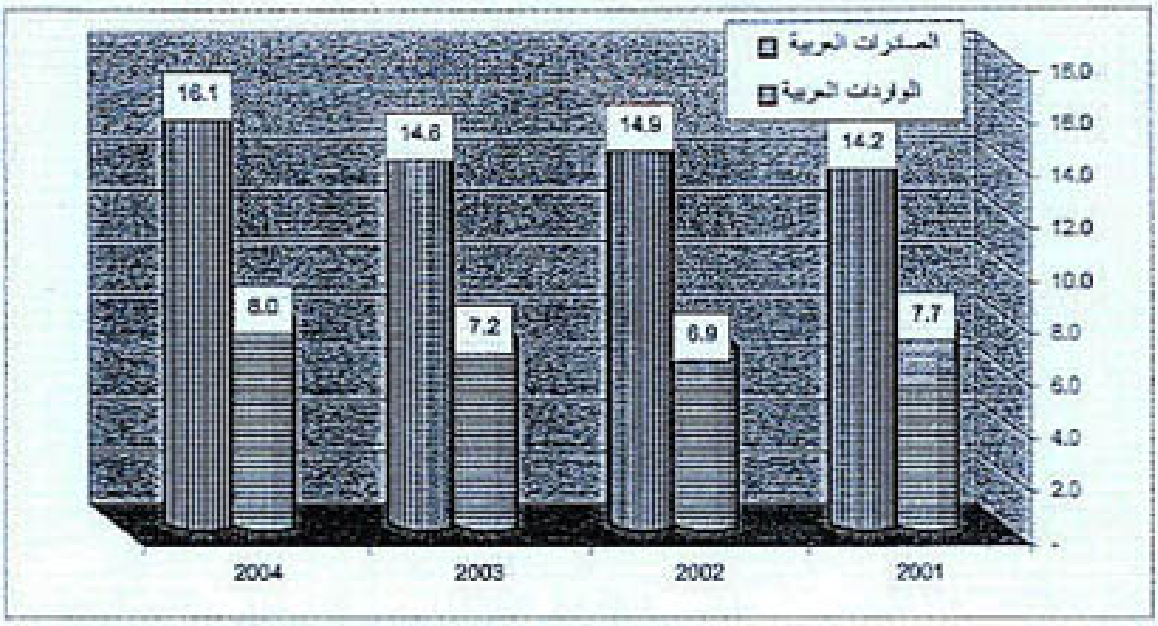


## ثلاثين عاماً في خدمة رجال الأعمال والمستثمرين العرب والألمان

منذ تأسيسها عام 1976 تواكب غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية التطور الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والعالم العربي حيث تتنوع الخدمات التي تقدمها لرجال الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة لتشمل إضافة إلى تقديم المعلومات والاستشارات عن آخر التطورات في الأسواق وفرص الاستثمار القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات. ويبرز في مقدمتها الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي تنظمه سنوياً بالتعاون مع عدة جهات عربية وألمانية أبرزها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الاقتصاد والعمل الألمانية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في البلاد العربية والغرف التجارية والصناعية العربية واتحاد عام غرف التجارة والصناعة الألماني. ويقام هذا الملتقى الذي يرعاه وزير الاقتصاد والعمل الألماني في العاصمة الألمانية برلين خلال شهر يونيو/ حزيران من كل عام. ويشارك في فعالياته عدد كبير من كبار صناع القرار السياسي والاقتصادي في ألمانيا والبلدان العربية. ويكون في مقدمتهم الأمين العام لجامعة الدول العربية وزير الاقتصاد والعمل الألماني ووزراء عرب ورؤوساء الغرف والاتحادات التجارية وممثلي الشركات العربية والألمانية. ومنذ سنتين بدأ الملتقى بتقليد يتمثل في إستضافة بلد عربي كشريك رئيسي

لفعالياته. وقد بدأ هذا التقليد مع المملكة العربية السعودية ثم مع دولة الإمارات العربية المتحدة ثم جمهورية مصر العربية الشريك لهذا العام.

وفيما يلي إيجاز للملتقيات الإقتصادية العربية الألمانية:

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الأول 1998
## البحث في سبل تعزيز التجارة والاستثمارات المشتركة

استضافت العاصمة الألمانية برلين المنتدى الاقتصادي الألماني العربي الأول بحضور أكثر من 300 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان. وقد رعى هذا الحدث الأول من نوعه على صعيد العلاقات العربية الألمانية رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري. وناقش المشاركون في أعماله على مدار يومين سبل تعزيز الروابط التجارية وتشجيع الاستثمارات المشتركة والاستفادة من التكنولوجيا والمعارف الألمانية.

وأحتل التطور الملموس في التبادل التجاري بين البلدان العربية وألمانيا حيزاً هاماً في فعاليات الملتقى واللقاءات الجانبية التي شهدها. وهنا تم التركيز بشكل خاص على هذا التطور والتحسن الذي شهده خلال تسعينيات القرن الماضي. وأشار بعض المتحدثين إلى أن ذلك يُذكّر بفترات تاريخية أقدم شهدت العلاقات العربية الألمانية تعاوناً أوسع. وقد تطرقت العديد من المداخلات عن أهم جوانب التحسن المذكور وسبل وفرص تعزيزه من خلال دعم جهود الدول العربية الساعية لتنويع مصادر دخلها. ويبرز من بينها الدول العربية المصدرة للنفط التي تتمتع بفوائض مالية خصصت قسماً هاماً منها لتحديث قطاعاتها الصناعية والخدمية. وقد تم التأكيد على لزوم استغلال الفرص المذكورة بشكل أفضل لا سيما وأن البلدان العربية تتمتع بأسواق ذات موارد طبيعية وبشرية هامة واعدة.

وعلى الصعيد الاستثماري انتقص المشاركون ضعف الاستثمارات الألمانية في البلدان العربية مقارنة بمثيلاتها البريطانية والأمريكية واليابانية. ويستمر هذا الضعف رغم التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار في هذه البلدان عبر قوانين الاستثمار الجديدة ومشاريع تحديث البنى التحتية والخصخصة وإقامة المناطق الحرة والبدء بتطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى ضوء هذا التحسن أكد المتحدثون العرب أن فرص الاستثمار أصبحت أفضل بكثير في الصناعة والسياحة والنقل والتعليم وغيرها. وفيما يتعلق بأفضل سبل استغلال هذه الفرص تم التأكيد على لزوم الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الألمانية في مجال تأهيل وتدريب الأيدي العاملة، وخاصة في صفوف الشباب

الذين يشكلون غالبية سكان المنطقة العربية. كما تم التأكيد على إقامة الأسواق وتوقيع الاتفاقات المشتركة وإصدار التشريعات اللازمة لحماية الملكية الفردية وتشجيع روح الإبداع والاختراع. وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أنه ليس من المهم فقط إصدار التشريعات، وإنما إيجاد آلية لتطبيقها بشكل شفاف بعيداً عن تعقيدات البيروقراطية. وفي نطاق الحديث عن الاستثمار طالب المشاركون بوضع إطار مشترك يساعد على تقديم الضمانات اللازمة للقروض من أجل تشجيع البنوك العربية والألمانية على تقديمها دون مخاطر كبيرة.

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثاني 1999

## البحث في سبل نقل العلاقات العربية الألمانية إلى مستوى الشراكة

أكثر من 350 من المسؤولين العرب والألمان توافدوا لحضور فعاليات الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثاني الذي رعاه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وقد مثل الحاضرون مختلف الفعاليات الاقتصادية. وتخلل أعماله إضافة للجلسات العامة ورش عمل متنوعة تناولت إمكانات نقل التعاون العربي الألماني من المستوى التجاري إلى مستوى الشراكة في مختلف المجالات وفي مقدمتها السياحة والتدريب المهني.

انعقد الملتقى في أجواء مفعمة بالأمل على صعيد حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن هنا جاء تأكيد المشاركين على أهمية تقديم الدعم العالمي لتحديث البنى التحتية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. كما أكدوا على أهمية تحقيق السلام كشرط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن بين المحاور التي تناولها الملتقى أيضاً تطور الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والتحديات التي تواجه الدول العربية على هذا الصعيد. ويبرز في مقدمة هذه التحديات تحسين شروط الاستثمار وتحرير التجارة ومواجهة المنافسة والارتباط بالاقتصاد العالمي. وفي معرض الحديث عن الاستثمار تحدث ممثلو الجانب العربي عن أهم فرصه في بلدانهم والمزايا التي تقدمها للمستثمر الأجنبي. ويضمن تحقيق هذه المزايا القوانين والتسهيلات الاستثمارية والضريبية والمالية التي تشجع القطاعين الخاص المحلي والأجنبي على العمل والتملك في مختلف القطاعات بما فيها القطاعات الأساسية كالطاقة والاتصالات والمياه. وعلى ضوء ذلك دعا العديد من المتحدثين الشركات الألمانية إلى تعزيز حضورها في الأسواق العربية.

وشملت فعاليات الملتقى إقامة ورش عمل تناولت السياحة والتدريب المهني وتمويل المشاريع وتقنيات الاتصالات والبيئة والبنية التحتية والصناعة. وركزت الندوات التي أقيمت في إطارها على قطاعي السياحة والتدريب المهني وحظيت ندوة التعليم والتدريب المهني باهتمام مميز من قبل المشاركين وأبدى العديد من المتحدثين العرب اهتمامهم بالاستفادة من نظام التأهيل المهني الألماني الذي يتمتع بكفاءة عالية. وبرز الاهتمام بشكل خاص بما يسمى نظام التعليم الثنائي الذي يصنف على أنه الأفضل من نوعه في العالم. ويُعرف عن هذا النظام اعتماده على شقي التدريب المهني في المؤسسات الصناعية والخدمية وعلى التعليم النظري في المدارس المهنية. وتناولت ندوة تمويل المشاريع كيفية جذب البنوك العربية والألمانية للمساهمة بشكل أفضل في دعم المشاريع المشتركة. وركزت ندوة الاتصالات على التجارة الإلكترونية ودورها في تسهيل المعاملات وأنظمة الدفع. أما ندوة المشاريع الصناعية فشددت على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد واتباع أنظمة مراقبة صارمة للجودة من قبل مؤسسات حيادية قدر الإمكان.

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثالث 2000

## مطلوب تقليص البيروقراطية وإزالة العقبات أمام الاستثمار

تحت شعار " الشراكة عمادنا " انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثالث بحضور نحو 350 من المسؤولين وصناع القرار العرب والألمان. وعلى ضوء ذلك أبرز المتحدثون ضرورة تكثيف الجهود من توسيع نطاق التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات المباشرة دون تعقيدات بيروقراطية.

وفي إطار مناقشة التعاون التجاري تناول المشاركون النقلة النوعية التي شهدتها العلاقات التجارية بين ألمانيا والدول العربية وفرص تعزيزها في كلا الاتجاهين. وفي هذا الإطار برزت المطالب بضرورة تقديم المزيد من التسهيلات للسلع العربية كي تتمكن من دخول الأسواق الأوروبية دون خضوعها لرسوم جمركية عالية. وعلى الصعيد الاستثماري تمت مناقشة قوانين الاستثمار الجديدة التي أصدرتها العديد من الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية. وقد تم إبراز محاسن هذه القوانين لا سيما تلك التي لا تميز بين المستثمر المحلي ونظيره الأجنبي. وهنا تم التأكيد على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي أن تشكل عماد الشراكة المنشودة من خلال مساعدتها على استغلال فرص التعاون المتوفرة وإزالة العقبات التي تعترض ذلك. ويخص بالذكر منها العقبات البيروقراطية والقوانين التي تحول دون تحويل رؤوس الأموال.

وشملت فعاليات الملتقى 12 ورشة عمل تناولت مختلف القطاعات وفي مقدمتها الاتصالات وأنظمة الاستثمار وتمويل المشاريع والتعليم المهني والزراعة والصناعة والبيئة. وتميزت ورش الملتقى بحضور ومشاركة رجال الأعمال وأصحاب الخبرة وصناع القرار. ورشة عمل الاتصالات ركزت على موضع الخصخصة وأهمية القيام بها بشكل ينطوي على تكافؤ الفرص وتقديم أكبر المنافع الممكنة للمستهلك. وفي هذا المجال تم التأكيد على دور المؤسسات الحكومية التي تقوم بالإشراف على ذلك. وفي إطار تناول موضوعي أنظمة الاستثمار والمشاريع المشتركة أقر المتحدثون بأن معظم البلدان العربية أصبح لديها قوانين استثمار جيدة، إلا أن البيروقراطية الواسعة وتعقيداتها لا زالت تشكل أحد أهم العوائق الرئيسية أمام الإستثمارات الأجنبية. وعلى هذا الأساس تم التأكيد على ضرورة إصلاح الإدارة ليس فقط على صعيد القوانين والأنظمة وإنما في مجال تأهيل القائمين عليها بحيث يكونوا على مستوى مسؤولية الوفاء بمتطلبات الإصلاح. وفي إطار ندوة الزراعة تم التأكيد على أن إقامة علاقات زراعية يقوم كل طرف من خلالها بمراعاة مصالح الطرف الآخر. وخلصت الورشة إلى أن هناك فرص كبيرة أمام الزراعة العربية في السوق الألمانية في حال فُتحت هذه السوق أمامها. ويمكن للألمان أن يلعبوا دوراً هاماً في دعم هذه المنتجات من خلال اعتماد تقنياتهم المتطورة على صعيد الري واستخدام المكافحة الحيوية بدلاً من المبيدات الكيميائية. وفي مجال حماية البيئة تمت مناقشة خبرات ألمانيا وإمكانات الاستفادة من تقنياتها المتطورة. وتم التطرق إلى ذلك على ضوء أهمية حماية الموارد المائية العربية القليلة من التلوث. ومن خلال ندوة التأهيل المهني أسهب المحاضرون في أهمية إيجاد نظام تأهيل وتدريب يراعي الطرق الحديثة في التعليم وحاجات المجتمعات العربية التي يشكل العنصر الشاب ما لا يقل عن ثلثي عدد سكانها. كما تم استعراض أساليب التعليم الجديدة على ضوء الدور المتزايد للتقنيات وسرعة تنقل المعلومات والخبرات.

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع 2001

## توسيع نطاق العلاقات من خلال دعم جهود الإصلاح والتحديث

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع على مدار يومين بحضور نحو 400 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان.

خلال الجلسة الافتتاحية أكد المتحدثون الألمان وفي مقدمتهم الوزير مولر على أن الصناعة الألمانية وعت أهمية الدول العربية التي تتمتع بثروات طبيعية وبشرية كبيرة وتربطها بألمانيا علاقات صداقة طويلة. وهنا تم التأكيد على الدعم الذي يمكن للجانب الألماني تقديمه لهذه الدول من أجل تطوير جهودها الرامية إلى إصلاح اقتصادياتها وإعادة هيكلتها. واستعرض المتحدثون من الجانب العربي

التطور الإيجابي الذي تشهده العلاقات العربية الألمانية وخاصة في المجالين التجاري والسياحي ولزوم تعزيزها في مجال الاستثمارات المباشرة التي ما تزال ضعيفة.

وإضافة إلى الجلسات العامة تخللت أعمال الملتقى 9 ورشات عمل تناولت قطاعات مختلفة في مقدمتها الاستثمار في البنى التحتية والاتصالات والتمويل والقوانين والزراعة والبيئة الاستثمار والبنى التحتية. ورشتي عمل الاستثمار والبنية التحتية تناولتا عدداً من المحاور في مجالات النقل والمياه. وهنا تم استعراض إمكانات تطوير التقنيات المستخدمة في استهلاك المياه بغية تقنين الاستخدام دون التأثير على حجم المنفعة. كما تم استعراض أحدث أنظمة التقنيات الألمانية المستخدمة في معالجة المياه العادمة والملوثة بغية إعادة الاستفادة منها لإغراض مختلفة. وفي مجال النقل تم التركيز على المشاريع الكبيرة وسبل تمويلها باعتماد نماذج تمويل متنوعة ومغرية للقطاع الخاص. وتناولت ورشات عمل الاتصالات والتجارة الإلكترونية أبرز منافع عالم الأعمال الإلكتروني. وكان في مقدمتها تلك التي تقدمها الإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وركزت ورشة التمويل والقوانين والتأمين على تأسيس المشاريع المشتركة وأفضل سبل تجنب مشاكل التمويل التي قد تواجهها. وهنا تم التأكيد على أهمية الإحاطة بالبيئة التشريعية والقانونية قبل الإقدام على ذلك.

**وخرج الملتقى على غير الملتقيات التي سبقته بورقة تضمنت عدداً من التوصيات أهمها:**

1) دعوة الحكومة الألمانية والحكومات العربية لاستكمال توقيع الاتفاقات التجارية والاستثمارية الهامة
2) دعوة الدول العربية إلى تحديث بناها التحتية بالاعتماد على التكنولوجيا الألمانية بشكل أكبر
3) رجاء السفراء الألمان في البلدان العربية بالإسراع في منح تأشيرات السفر لزيارات رجال الأعمال
4) التأكيد على أهمية تكثيف التعاون بين الغرف والاتحادات الصناعية والتجارية والزراعية العربية والألمانية

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الخامس 2002
## الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاتفاقات الثنائية بشكل أفضل

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الخامس بحضور نحو450 شخصاً بينهم عدد كبير من صناع القرار السياسي ورجال الأعمال. وقد عكس هذا الحضور المكانة العالية التي اكتسبها هذا الحدث منذ انعقاده لأول مرة عام 1998. وقد استمرت أعماله على مدى ثلاثة أيام تخللها تقديم مشاريع استثمارية وتبادل تجارب وخبرات من خلال العديد من المشاريع المشتركة. وقد حظيت المملكة العربية السعودية باهتمام خاص كونها الشريك الأساسي للملتقى. وكان من أبرز المتحدثين الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني فيرنر موار ومعالي الإستاذ إبراهيم العساف وزير المالية والإقتصاد الوطني السعودي. وسبق الجلسة الافتتاحية حفل استقبال أقامه عمدة برلين على شرف المشاركين.

المتحدثون العرب وفي مقدمتهم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ركزوا على الأبعاد السياسية للعلاقات الاقتصادية بين أوروبا والعالم العربي. وهنا تم التأكيد على الأهمية التي يوليها العالم العربي لعلاقاته الأوروبية التي تتحسن عاماً بعد عام. وأبرز المتحدثون من الجانب السعودي وفي مقدمتهم معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني ابراهيم العساف أهم جوانب التعاون بين المملكة وألمانيا وفرص توسيع نطاقها إلى مجالات جديدة في مقدمتها السياحة. كما استعرضوا أهم خطوات الإصلاح والخصخصة والآفاق التي تفتحها أمام القطاع الخاص. المتحدثون الألمان وفي مقدمتهم الوزير موار أشادوا بالمستوى الذي وصلت إليه علاقات بلادهم مع البلدان العربية بشكل عام ومع المملكة العربية السعودية بشكل خاص. وفي هذا الإطار تم التطرق إلى قوانين وأنظمة الاستثمار التي أصدرتها لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وضرورة الاستفادة من ميزات هذا القوانين بشكل أفضل. وعلى حيثيات ذلك تم استعراض الاتفاقات التي وقعتها ألمانيا مع دول عربية عديدة من أجل تسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع مؤخراً.

شهدت فعاليات الملتقى إقامة ورشات عمل تناولت تقنية المعلومات والاتصالات التي ركزت على الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للتعامل إلكترونياً. وهنا تم التأكيد على أهمية إصدار القوانين التي تنظم هذا التعامل وتطبيقها في البلدان العربية. واستعرضت ورشة تمويل المشاريع إمكانات الاستثمار الضخمة في المنطقة العربية، لا سيما في مشاريع البنية التحتية. كما استعرضت مشاكل تمويلها على ضوء العوائق التي تعرقل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى المنطقة العربية. وعالجت ورشة الخدمات والتجارة دور الخدمات المتكاملة والسريعة في زيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع

الاستشارات. وفي هذا الإطار تم استعراض تجارب بعض المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة والنجاح الذي حققته في توطين صناعات مهمة إضافة إلى ازدياد دورها التجاري في منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار الورشة أيضاً تم استعراض آثار ونتائج الدخول إلى منظمة التجارة العالمية وما توفره قوانينها من حرية الدخول إلى الأسواق الخارجية التي تسود فيها المنافسة والتكافؤ النسبي للفرص. كما نوقش موضوع التعامل التجاري مع العراق في إطار ما يسمى نظام العقوبات الذكية على ضوء قرارات الأمم المتحدة التي سهلت إجراءات التصدير والاستيراد للمواد الغذائية والأدوية وما يدخل في إطارها. وتناولت ورشة الطاقة تجارب وخبرات الشركات الألمانية في بناء محطات الطاقة وتوجه الحكومات العربية لتشغيل هذه المحطات بالاعتماد على القطاع الخاص، ومن بينها مشروع لإنتاج الكهرباء بالاعتماد على الفيول والطاقة الشمسية في الأردن. وسيتم تمويل هذا المشروع برؤوس أموال خاصة أسوة بمشاريع تم إنجازها في بلدان أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر والمغرب وتونس.

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس 2003
## فرصة نادرة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الألماني

انعقد الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس بحضور أكثر من 600 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان يتقدمهم معالي وزير الاقتصاد والعمل الألماني فولفغانغ كليمنت ومعالي وزير الاقتصاد اللبناني مروان حماده ومعالي وزير المياه والري الأردني د. حازم الناصر». وتميز الملتقى بحضور متميز لممثلي الشركات العربية والألمانية. وهو الأمر الذي عكس حسب المراقبين رغبة نادرة في تعاون أوسع على مختلف الأصعدة. وشملت أعمال الملتقى جلسة افتتاحية وسبع ورش عمل خصصت إحداها للعراق. عكس المتحدثون في الجلسات العامة للملتقى رغبة الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى. ويأتي ذلك على ضوء نسب النمو العالية التي يشهدها التبادل التجاري بين الطرفين. وفي هذا الإطار أكد وزير الاقتصاد والعمل الألماني أن حكومة بلاده تعتبر المنطقة العربية أحد محاور سياساتها الرامية لتشجيع هذا التبادل. وعلى ضوء ذلك دعا العديد من المتحدثين إلى استكمال توقيع اتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية وبحيث لا تقتصر على الدول العربية المتوسطية. وفي هذا الإطار لفت الجانب العربي الاهتمام إلى الآفاق التي تفتحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والألمانية بشكل خاص. أما خلفيات ذلك فتعود إلى السمعة الطيبة التي يتمتع بها المنتج الألماني لدى المستهلك العربي.

وتضمنت فعاليات الملتقى خمس ورش عمل تناولت تقنيات الطب والاتصالات والتجارة والبنية التحتية والطاقة والمياه والتشريعات المالية والعراق. في مجال الطب والصحة ناقشت الورشة أوضاع القطاع الصحي وخاصة على صعيد المستشفيات وتجهيزاتها. كما استعرضت تجارب تعاون مع الجانب الألماني في دول عربية بينها السعودية ومصر والأردن وسورية. وتناولت ورشة الاتصالات والمعلوماتية الخبرات العربية في مجالات الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية والإطار القانوني للتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية وشبكات الهاتف الجوال في الشرق الأوسط. كما استعرضت تجارب تطوير شبكات الإنترنت والمعلوماتية في الأردن والنجاح الملموس الذي حققته على هذا الصعيد. أما ورشة الطاقة فركزت على وضع هذا القطاع وخطط تطويره في عدد من البلدان كالجزائر والعراق والأردن. وهنا تم الحديث عن الفرص التي تطرحها مشاريع الكهرباء والمياه والمخاطر التجارية الناتجة عنها وكيفية الحد منها أو تجنبها. وتناولت الورشة كذلك إعادة بناء وتحديث محطات الطاقة في العراق بعد سنوات من الحصار وفقدان قطع التبديل. واستعرضت ورشة البنية التحتية ومشاريع المياه أهم المشاريع المطروحة للاستثمار في عدة مثل قطر والأردن والجزائر والخطط الحكومية الرامية لاستثمار عشرات المليارات من الدولارات فيها. وهنا تم التركيز على الفرص التي تتيحها أمام استثمارات القطاع الخاص. وركزت جلسة التجارة والخدمات على موضوع التجارة مع العراق والاستثمار فيه بحيث يتم البدء بإعادة تأهيل قسم هام من البنية التحتية العراقية بالتعاون مع شركات ألمانية ساهمت سابقاً في بناء العديد من مشاريع الطاقة والطرق والاتصالات. وتناولت تناولت الجلسة الختامية الإطار القانوني للاستثمار في عدد كبير البلدان العربية. وفي هذا الإطار تم الحديث عن تجارب بلدان المغرب العربي في مجالات تحديث بناها التحتية والقيام بعمليات خصخصة للعديد من المشاريع. كما تناولت مناخ الاستثمار في اليمن والأردن وليبيا على ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها. وفي هذا الإطار تم التأكيد على وضع ضوابط صارمة لضمان سير عمل المؤسسات العامة التي يتم نقل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص مثل محطات الطاقة والمياه والاتصالات.

## الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السابع 2004

## تحريك عجلة الاستثمار المشترك من خلال تفعيل الاتفاقات

استضافت العاصمة الألمانية برلين مجدداً أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي عقد دورته السابعة في مقر اتحاد غرف التجارة والصناعة الألماني. وسبق بدء فعالياته حفل استقبال أقيم في دار بلدية المدينة على شرف المشاركين. وشارك في أعمال الملتقى أكثر من 700 من المسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان يتقدمهم سمو الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي وزير الاقتصاد والتجارة في

دولة الإمارات العربية المتحدة. وتميز ملتقى هذا العام بحضور كثيف من قبل الشركات الألمانية ودولة الإمارات العربية المتحدة كونها الشريك الأساسي للملتقى.

المتحدثون في الجلسة الافتتاحية ركزوا في كلماتهم على ضرورة تجاوز العقبات التي تحول دون إعطاء العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية مزيداً من الزخم رغم الأحداث التي تشهدها فلسطين والعراق. وفي هذا الإطار دعا العديد من المتحدثين العرب صنّاع القرار الألماني إلى إعطاء طموحات البلدان العربية نحو التقدم والازدهار اهتماماً أكبر. كما أكدوا على أهمية تكثيف الحوار العربي الألماني وجعله أحد أهم محاور الحوار بين الشرق والغرب. وعلى أساس التحسن الذي تشهده العلاقات التجارية تم التأكيد على تفعيل الاتفاقات الموقعة بين ألمانيا والدول العربية في مجال حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي من أجل تحريك عجلة الاستثمارات المباشرة التي ما تزال ضعيفة. وعن العلاقات الإماراتية الألمانية ذكر أنها مثالاً يُحتذى به بفضل المناخ الاستثماري الممتاز الذي توفره دولة الإمارات العربية لرجال الأعمال. وعلى ضوء ذلك دعا الشيخ القاسمي إلى تشجيع الاستثمار المشترك سيما وأن بلاده تسعى منذ سنوات لتعزيز تواجدها في السوق الألمانية من خلال المساهمة في عدة شركات ألمانية.

وتضمنت فعاليات الملتقى تسع ورش عمل تناولت واقع وآفاق التعاون العربي الألماني في مختلف المجالات لا سيما على ضوء الخبرات العملية للمؤسسات والشركات المعنية. ومن بين أبرز الورش ورشة تقنيات الطب والصحة التي ناقشت آخر التطورات في قطاعي الخدمات الطبية الألمانية والعربية. وتناولت ورشة الاتصالات والمعلوماتية مجالات الإبداع والتطوير التي تقدمها الإنترنت وخدمات الاتصال الهاتفي لا سيما في مجالي الخدمات والتعليم ونقل المعارف وتبادلها. وركزت ورشة الطاقة على أحدث المشاريع في عدد من دول المغرب والأردن والخليج. ويخص بالذكر منها مشاريع الكهرباء التي تعتمد على مشتقات البترول وعلى الطاقات المتجددة كالرياح. وهنا تم استعراض بعض ما توصلت إليه الصناعة الألمانية في هذه القطاعات وفوائد الاعتماد عليها في مجال البيئة. وفي ورشة البنية التحتية تمحور النقاش حول عدد من المشاريع المطروحة للاستثمار في مجال النقل والإنشاءات لا سيما تلك المتعلقة منها ببناء وتحديث السكك الحديدية كوسيلة نقل اقتصادية وذات أهمية فريدة في حل مشاكل الازدحام في المدن وتسهيل حركة التجارة والاستثمار. أما ورشة الخصخصة والاستثمار وتمويل المشاريع فركزت على مناخ الاستثمار في المنطقة العربية وألمانيا على ضوء التشريعات والأنظمة الاستثمارية إضافة إلى وسائل وإمكانات التمويل من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وخصص الملتقى ورشة خاصة بالتأهيل تحت عنوان التعليم والتدريب المهني على أساس أن ذلك أحد أهم مقومات المستقبل لا سيما في البلدان العربية التي يشكل الشباب وصغار السن النسبة

الأكبر من سكانها. وفي سياق ذلك حظي التأهيل الذي يجمع بين التعليم النظري والتطبيقي أو ما يُسمّى التعليم المزدوج على اهتمام خاص في الندوة. وهنا تم التطرق إلى خبرات ألمانيا الغنية على هذا الصعيد وإمكانات الاستفادة منها أيضاً عبر وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت. وتناولت ورشة العلاقات الإماراتية الألمانية ضرورة تفعيل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين على ضوء التطور السريع الذي تشهده الصادرات الألمانية إلى الإمارات. وبفضل هذا التطور أصبحت الإمارات أهم بلد لهذه الصادرات في المنطقة العربية. وتناولت الورشة كذلك عدة محاور أبرزها فرص الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة وإمكانات التصدير إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من الإمارات ومنها إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تضم حوالي 300 مليون مستهلك. وحظيت ورشة العمل الخاصة بالتعاون مع العراق على اهتمام وحضور عدد كبير من المشاركين. أما محاورها فركزت على عملية إعادة إعمار الاقتصاد العراقي مع التركيز على بعض القطاعات وفي مقدمتها البنية التحتية. وهنا تم البحث في فرص التعاون بين الشركات العراقية والألمانية على أساس أن الأخيرة سبق ولعبت دوراً هاماً في تطوير البنية المذكورة قبل الحرب لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والمياه والاتصالات.